الامر الرقم ٤٨٤ الحق في «ان يقرّر، بموجب أمر، تغيير عدد أعضاء المجلس، أو تغيير عدد ممثلي سلطة محلية في المجلس»، أي ظلّ الامر، مرة أخرى، كصلاحيات مطلقة للحاكم في اختيار وتحديد عدد أعضاء المجلس المذكور[١٣].

انطوى الامر المذكور على تغييرات هامة وحيوية مسّت، مباشرة، عمل ونشاطات البلديات والمجالس القروية في مجالات المياه. فالمادة الخامسة خوّلت «مجلس مصلحة المياه» الذي تمّ تشكيله، «الصلاحيات كافة للسلطات المحلية بمقتضى أي قانون أو تشريع آمن». وبذلك سحب المشرّع الاسرائيلي صلاحية التصرّف بالمياه من المجالس البلدية والقروية الفلسطينية، ووضعها ضمن صلاحيات المجلس المذكور، الذي يترأسه ويشرف عليه ضابط اسرائيلي. ولتأكيد ذلك، جاء في المادة الخامسة أيضاً: «وحيثما ورد الكلام في أي قانون أو تشريع آمن عن (رئيس البلدية) أو (رئيس السلطة المحلية) يعتبر أنه ورد عن (رئيس المجلس)». وتأكيداً لسحب تلك الصلاحيات من البلديات والمجالس القروية الفلسطينية، جاءت المادة السابعة من الأمر ذاته لتقضي بأن «مهام وصلاحيات مصلحة المياه، حسب هذا الامر، تكون مقصورة على مصلحة المياه وحدها، ولا يجوز لأي سلطة محلية ان تقوم بأي مهمة أو أن تمارس أي صلاحية في المجالات الواقعة في نطاق صلاحية مصلحة المياه»[١٤].

ومصلحة المياه هذه لم تستطع وضع مصادر المياه كافة، حتى تلك التي كانت خاضعة للبلديات والمجالس القروية تحت تصرّفها وضمن صلاحياتها. فالحاكمية العسكرية أبقت لها جزءاً من تلك المصادر وبصلاحيات محدّدة، على الرغم من ان مصلحة المياه في الضفة تخضع مباشرة لمندوبي سلطات الاحتلال. وفي هذا السياق، أبقت الحاكمية العسكرية تحت تصرّفها واشرافها المباشر تسعة من أنظمة مياه الضفة المحتلة، في حين وضعت تحت تصرّف مصلحة المياه ستة عشر نظاماً منها، بمشاركة المجالس البلدية والقروية المشاركة في مجلس مصلحة المياه، وباشراف الضباط المخوّلين من قبل سلطات الاحتلال[١٥]. كما مارست سلطات الاحتلال التضييق المنهجي الهادف تجاه مصلحة مياه الضفة بعدما عجزت عن تطويعها واخضاعها لمآربها ومخطّطاتها الاستيطانية، وعملت، تدريجياً، على سحب الصلاحيات المناطة بها، بحيث «أفرغتها» من صلاحياتها، وبقيت تقاريرها سرية جداً، ولم تنشر تلك التقارير منذ العام ١٩٧٧[١٦].

تمادت الاجراءات الاسرائيلية بشأن مياه الضفة الفلسطينية المحتلة، عندما تمّ الاعلان، رسمياً، بتاريخ ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، بأن «شركة المياه الوطنية الاسرائيلية (ميكوروت) ستتولى ادارة الموارد المائية، في مختلف جوانبها، في الضفة الفلسطينية المحتلة[١٧]. ولعلّ ما تجدر الاشارة اليه، ان هذا الاجراء الاسرائيلي جاء للرد، كما قيل على لسان المسؤولين الاسرائيليين، على مبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته، وذلك في سياق الامعان في فرض «الوقائع المادية الثابتة»، على مصادر المياه، التي شكّلت نقطة خلاف حادّة ابّان مفاوضات «الحكم الاداري الذاتي» الاسرائيلية ـ المصرية، وكذلك للمضي قدماً في السيطرة الشاملة على مصدر طبيعي حيوي لا غنى للسكان عنه، ولاستمرار النهب السافر للمياه الجوفية وغير الجوفية الفلسطينية، لتأمين حاجات اسرائيل المتنامية والمتفاقمة في ظل أزمة المياه، التي قال عنها وزير الزراعة الاسرائيلي في ذلك الحين، اريئيل شارون، انه «على تخوم العام ٢٠٠٠، ستفتقر اسرائيل الى مئتي مليون متر مكعب من المياه لسدّ حاجاتها السنوية». وكذلك لقطع الطريق على أية تسوية سياسية، قد تفقد اسرائيل السيطرة الشاملة على الضفة الفلسطينية المحتلة، وبخاصة مصادر المياه.